دور العمالة الاجنبية في ارتفاع مؤشر الفقر في الدول النامية – العراق انموذجاً

م.د.رندا طلال حسن

جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية /قسم العلاقات الاقتصادية

The role of foreign labor in the rise of the poverty index in developing countries - Iraq as an example

Inst.Dr. Randa Talal Hassan

Abstract:

Poverty is one of the prominent challenges facing developing countries, adversely affecting economies and societies. The role of foreign labor exacerbates poverty rates in these countries, as their presence intensifies competition for jobs with local workers, leading to wage reduction, increased unemployment, and consequently higher poverty rates. Additionally, foreign labor may diminish local job opportunities and distort fair wealth distribution, exacerbating economic and social inequality. Furthermore, foreign labor may sometimes be exploited in illicit activities such as organized crime, exacerbating social and security issues.

There is an urgent need to adopt effective policies to manage foreign labor and ensure that the national economy benefits from their expertise without negatively impacting local workers and communities. These policies should focus on providing employment opportunities for local labor, ensuring equal opportunities in the job market, and enhancing social and legal protection for foreign workers. Moreover, these policies should include measures to improve the economic and social conditions of the most impoverished groups, aiming to achieve sustainable development and social justice in developing countries like Iraq.

Article history
Received: 7/3/2024
Accepted: 28/3/2024
Published: 31/3/2024

تواريخ البحث

تاريخ الاستلام: 7/ 2/2024

تاريخ القبول: 2024/3/28

تاريخ النشر : 2024/3/31

الكلمات المفتاحية: العراق ، العمالة الاجنبية ، مؤشرات الفقر ، الدول النامية.

Keywords : Iraq, foreign labors, poverty indicators, developing countries.

© 2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Corresponding author:
randa@nahrainuniv.edu.iq

DOI:

https://doi.org/10.61710v8n1124

المستخلص :

تعدّ مشكلة الفقر واحدة من أبرز التحديات التي تواجه الدول النامية، وتؤثر بشكل سلبي على الاقتصادات والمجتمعات. يأتي دور العمالة الأجنبية كعنصر مؤثر في زيادة معدلات الفقر في تلك الدول، إذ يتسبب وجودها في

تشديد التنافس على الوظائف مع العمال المحليين، ممّا يؤدي إلى تقليل الأجور وزيادة معدلات البطالة وبالتالي زيادة معدلات الفقر. كما يمكن أن تؤدي العمالة الأجنبية إلى تقليل الفرص المحلية للعمل وتشويه التوزيع العادل للثروة، ممّا يزيد من التفاوت الاقتصادي والاجتماعي. فضلا عن ذلك، قد تستغل العمالة الأجنبية في بعض الأحيان في الأنشطة غير القانونية مثل الجريمة المنظمة، ممّا يؤدي إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية والأمنية. توجد حاجة ملحة لتبني سياسات فعَّالة لإدارة العمالة الأجنبية وضمان استفادة الاقتصاد الوطني من خبراتها دون أن يؤثر ذلك سلبًا على العمال المحليين والمجتمعات. يجب أن تركز هذه السياسات على توفير فرص العمل للعمالة المحلية، وضمان تكافؤ الفرص في سوق العمل، وتعزيز الحماية الاجتماعية والقانونية للعمالة الأجنبية. علاوة على ذلك، يجب أن تتضمن هذه السياسات تدابير لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للفئات الأكثر تأثرًا بالفقر، بهدف تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية في الدول النامية مثل العراق

المقدّمة:

في ظلّ التحولات الاقتصادية والاجتماعية العالمية، تظهر العمالة الأجنبية كعنصر أساسي يلعب دوراً حيوياً في الاقتصادات الوطنية، لا سيّما في الدول النامية. يعدّ العمال المهاجرون والعمالة الأجنبية عاملاً رئيسياً في العديد من القطاعات الاقتصادية، من الزراعة إلى الصناعة والخدمات، ممّا يسهم في دفع عجلة التنمية وتحقيق التقدم الاقتصادي.

وعلى الرغم من الفوائد التي يمكن أن تجلبها العمالة الأجنبية، فإنّ وجودها يثير تحديات عدة، ومن أبرزها مشكلة الفقر. يعدّ الفقر واحداً من أكبر التحديات التي تواجه الدول النامية، ويمكن أن يزيد وجود العمالة الأجنبية من معدلات الفقر في هذه الدول، لا سيّما عندما يتمثل دورها في تشديد المنافسة على الوظائف مع العمال المحليين.

إنّ العمالة الأجنبية تحظى بمزايا تنافسية في سوق العمل، ممّا يجعلها تكون الخيار المفضل لبعض أصحاب العمل. ومع ذلك، يمكن أن يؤدي هذا الوضع إلى تخفيض الأجور وزيادة معدلات البطالة بين العمال المحليين، ممّا ينعكس سلباً على مستوى المعيشة ويزيد من معدلات الفقر.

من هنا، يتطلب تفهم العلاقة بين العمالة الأجنبية وارتفاع مؤشر الفقر في الدول النامية تحليلاً شاملاً ودقيقاً، لاستكشاف الآثار الاقتصادية والاجتماعية لوجود العمالة الأجنبية، بما في ذلك تأثيراتها على الأجور، ومعدلات البطالة، وفرص العمل المحلية، والتوزيع العادل للثروة.

لقد تزايدت أعداد العمالة الأجنبية في العراق بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، وهو ما يعكس تحولًا مهمًا في هيكل القوى العاملة والتنافسية في السوق المحلية. يتسبب وجود العمالة الأجنبية في تشديد

التنافس على الفرص الوظيفية مع العمال المحليين، ممّا يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة وتدهور شروط العمل، وبالتالي ارتفاع مؤشر الفقر في العراق.

تتناول هذه الدراسة البحثية دور العمالة الأجنبية في ارتفاع مؤشر الفقر في الدول النامية، مع التركيز على العراق كحالة دراسية، لفهم التحديات والآثار الاقتصادية والاجتماعية لوجود العمالة الأجنبية، وتقديم توصيات وسياسات فعَّالة للتعامل مع هذه القضية المعقدة.

اولاً. أهمية البحث: تكمن أهمية الموضوع محل الدراسة في جانبين :

1. الاهمية العلمية : تسليط الضوء على ماهية الفقر ومسبباته ومدى علاقاته بمؤشرات التنمية وسوق العمل في العراق ، فضلاً عن استراتيجيات الدولة العراقية الحدّ من ظاهرة الفقر.
2. الاهمية العملية: لا تكتفي هذه الدراسة بتناول الأطُر النظرية بل تحاول بيان طبيعة الانعكاسات الناجمة عن العمالة الأجنبية وتأثيرها على ظاهرة الفقر في العراق لاسيّما مع تزايد أعدادها في الآونة الأخيرة التي أعقبت عام 2014.

ثانيا. إشكالية البحث: تتجسد اشكالية الدراسة في البحث عن أسباب فشل السياسات الحكومية في الحدّ من ظاهرة الفقر في العراق لاسيّما بعد عام 2003 ، ومن هذه الإشكالية الرئيسة تتفرع عدة تساؤلات هي :

1. ما مفهوم الفقر؟.
2. ما تأثيرات وجود العمالة الأجنبية على معدلات البطالة في العراق؟.
3. كيف تؤثر العمالة الأجنبية على معدلات الفقر في الدول النامية؟.
4. ما تأثير العالمة الأجنبية على الدولة والمؤسسات والافراد؟.
5. ما تقييم مساهمة العمالة الاجنبية في الاقتصاد العراقي؟.

ثالثا. فرضية البحث : إنّ وجود وزيادة العمالة الأجنبية في الدول النامية، مثل العراق، يسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في ارتفاع مؤشر الفقر. إنّ تأثير العمالة الأجنبية على معدلات الفقر يتمثل في تقليل فرص العمل للسكان المحليين، وتضخم العرض العمالي ممّا يقلّل من الأجور ويزيد من التشدد في شروط العمل، فضلا عن استنزاف الموارد الاقتصادية والتنافس مع الأعمال المحلية، ممّا يؤدي إلى انعكاسات سلبية على الاقتصاد المحلي وزيادة نسبة الفقر وعدم المساواة في الدخل بين السكان."

رابعا. مناهج البحث: في إطار تناول موضوع الدراسة سيتم الاستعانة بالمنهج الوصفي لبيان طبيعة أدوار القوى العاملة الأجنبية في الأوضاع الاقتصادية للدول النامية ، فضلاً عن استخدام المنهج التحليلي

لعرض وتفسير طبيعة الانعكاسات الناجمة عن العمالة الأجنبية ودورها في زيادة مؤشرات الفقر في العراق.

خامسا. حدود البحث: تقسم حدود الدراسة على :

1. الحدود الزمانية : تنطوي الحدود الزمانية للدراسة للمدة بين عام 2003 وحتى عام 2016.
2. الحدود المكانية : تتمحور الحدود المكانية في الحيز الجغرافي الذي يوجد به العراق.

سادسا: هيكلية البحث: تمّ تقسيم البحث على مقدمة ومبحثين، تلتها خاتمة، تضمن المبحث الأول: العمالة الاجنبية وارتفاع معدلات الفقر في الدول النامية، وقسم على ثلاثة مطالب: ركّز الأول على : تحليل دور العمالة الاجنبية في تقليل معدلات البطالة، بينما جاء المطلب الثاني بعنوان: أسباب ارتفاع الفقر في الدول النامية، في حين جاء المطلب الثالث: تأثير العمالة الاجنبية على الاقتصاد والدخل القومي للدول النامية، أمّا المبحث الثاني فقد جاء بعنوان: دور العمالة الاجنبية في العراق، وتمّ تقسيمه على ثلاثة مطالب هي، المطلب الأول : تحليل تاريخ وتطور عمالة الأجانب في العراق، بينما ركّز المطلب الثاني على: تقييم مساهمة العمالة الاجنبية في الاقتصاد العراقي، كما جاء المطلب الثالث بعنوان : تأثير العمالة الاجنبية على سوق العمل والقوى العاملة العراقية، وكان المطلب الرابع: تأثير العمالة الاجنبية على معدلات الفقر في العراق ، وأخيراً جاء المطلب الخامس: تحليل تأثير العمالة الاجنبية على معدلات الفقر والتوزيع العادل للدخل في العراق.

المبحث الأول

العمالة الاجنبية وارتفاع معدلات الفقر في الدول النامية

في ظلّ التحولات الاقتصادية العالمية التي شهدتها العقود الأخيرة، أصبحت قضية العمالة الأجنبية وارتفاع معدلات الفقر في الدول النامية محور اهتمام واسع النطاق، إذ تعد هذه الظاهرة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية تستدعي البحث والتحليل الدقيق. تأتي هذه القضية في سياق تفاعلات متشابكة بين الاقتصاد العالمي والأنظمة الوطنية للعمالة والفقر، ممّا يفرض ضرورة فهم عميق للعلاقة بين هذين العنصرين وآثارهما على المجتمعات المعنية.

تتجلّى العمالة الأجنبية في الدول النامية على شكل توظيف للعمالة القادمة من خارج البلاد، سواء أكانت بشكل مؤقت كعمالة مهاجرة أم بشكل دائم كمهاجرين مقيمين. ويرتبط ارتفاع معدلات الفقر في هذه الدول بعدة عوامل، منها التدهور الاقتصادي، وضعف البنية التحتية، وقلة فرص العمل، وسوء توزيع الثروة. وبالتالي، يظهر تأثير استخدام العمالة الأجنبية على هذه الدول بشكل مباشر على معدلات الفقر، سواء أكانت من خلال تشغيل العمالة المحلية، أم من خلال التأثير على أجور العمال وشروط العمل.

المطلب الأول : تحليل دور العمالة الاجنبية في تقليل معدلات البطالة :

تعدّ البطالة أحد أكبر التحديات الاقتصادية التي تواجه العديد من الدول حول العالم، إذ يمثل ارتفاع معدلات البطالة عبئاً اقتصادياً واجتماعياً يؤثر بشكل مباشر على حياة الأفراد واستقرار المجتمعات.

وإنّ أول مرة استخدم هذا المصطلح من قبل اللجنة الأمريكية لتنظيم شؤون العمال أثناء الحرب العالمية الثانية فعرّفت سوق العمل على أنه : المكان الذي يبحث فيه أصحاب العمل عن العمال وهو المكان الذي يبحث العمال عن العمل وهو المجال العام الذي تجد به أنواعاً عديدة لظروف العمل التي تؤثر وتوجه خلاله العلاقات المختلفة للعمل والتوظيف كأحوال عرض العمل وطلباتهم والاختلافات المهنية في الأجور والاختلافات في ساعات العمل وغير ذلك من ظروف تشغيل العمال (السعيد، 1974)

كما إن سوق العمل (Labour market) هو السوق المسؤول عن توزيع العمل على الوظائف والمهن والتنسيق بين قرارات التوظيف المتاحة ،من خلال السوق يمكن التنبؤ بحجم الطلب المتوقع على الأيدي العاملة من قبل أصحاب الأعمال والمنشآت وكذلك يمكن تقدير العرض من العمالة المتاحة حسب المهن والاختصاصات المختلفة ، لذا فإن سوق العمل يتكون من جميع المشترين والبائعين لعنصر العمل وبعض هؤلاء المتعاملون قد لا يكونوا نشطين في أي لحظة معينة بمعنى أنهم لا يبحثون عن عمل أو لا يرغبون في تأجير عمال، ولكن وفي أي يوم سيكون هناك آلاف من المنشآت والعمال في السوق يحاولون التعاقد ، فإذا كان الحال كذلك بالنسبة للأطباء والمهندسين مثلاً حيث يبحث المشترون والبائعون عن بعضهم على مستوى الدولة كلها يصنف السوق بأنه سوق عمل على المستوى القومي وإذا كان المشترون والبائعون يبحثون محلياً فقط كما هو بالنسبة لموظفي السكرتارية ومصلحي السيارات يكون سوق العمل محليا (حسن، 2007).

ويرتبط تحليل السوق بمسألة تحديد الأجور والاستخدام بشكل رئيسي أما ما يخص الأمور الأخرى كقواعد السلامة والترقية وظروف العمل، فإنّها تعمل على أساس أنّها معطاة وليس لها تأثير كبير على المشكلة الرئيسة، ويرجع ذلك إلى حقيقة أن تحليلات النظرية الاقتصادية التقليدية تركز على العامل الاقتصادي المتمثل بالسعر (الأجر) بسبب إمكانية القياس ، ولأن تأثيرات السعر تشكل الجانب الأهم في مجموع العوامل المرتبطة بتحليلات السوق، واستنادًا لذلك فإن السوق متمثلة بجدولي الطلب والعرض اللذان يعكسان ردود فعل الأفراد العاملين وأصحاب العمل للحوافز الاقتصادية المتمثلة بسعر العمل أو الأجر وإنّ الأجر التوازني يتحدد بنقطة تقاطع منحنيي الطلب والعرض، كما هو موضّح في الشكل (1) :

الشكل البياني رقم (1)

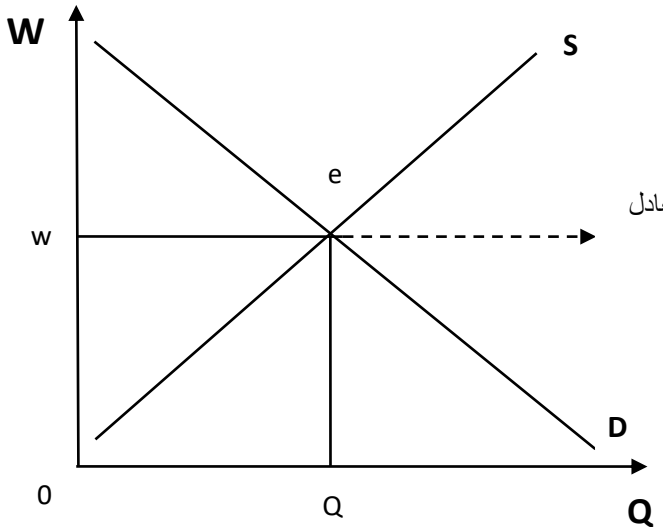

نقطة التوازن حيث يكون الأجر عند مستوى تعادل المعروض من العمل مع الطلب عليه

= **S** عرض العمل
= **WD** الطلب على العمل
= **Q** الأجر) وحدات نقدية (
=w حجم القوى العاملة
= e نقطة توازن السوق

المصدر: حسن علي سليمان , اقتصاديات العمل وسياسات التشغيل , جامعة الكويت,الكويت ,1985,ص.18

وعلى الرغم من أن أسواق العمل قد لا تحقق التوازن وإنّه في واقع الحال يصعب الوصول إلى هذه النتيجة إلا أنّه مع ذلك لهذه التحليلات فائدة في تأشير ما يجري في السوق من تطورات إذ إنّ المتغيرات كالأجور، والاستخدام تميل عادة نحو التوازن على مرّ الزمن ومن ثمّ إنّ فهم التوازن الأجر يمكن أن يساعد في عملية التنبؤ باتجاهات التغير عندما تكون السوق في وضع غير متوازن بسبب ما يستجد من ظروف، لا سيّما إذا ما دعمت بمعلومات إضافية حول عملية التحول المرتبطة بالوقت المطلوب لتكيف أرباب العمل والعاملين للظروف الجديدة التي تبرز في سوق أو أسواق العمل، ومن أهمها زيادة عرض العمل من خلال إقبال العمالة الوافدة من الخارج إلى سوق العمل المحلية. (سليمان، 1985)

يقصد بالعمالة الاجنبية التعبير عن عدد الأفراد العاملين فعلاً أو المستعدين للعمل خلال فترة زمنية معينة وهو يمثل ذلك الجزء من السكان الذي تقع أعمارهم ما بين (15–65) سنة، وتسمى بالسكان النشطين اقتصادياً أو بالسكان الفعال (Active Population) أو القوة البشرية بعد استبعاد الفئات التي لا تدخل في إطار مفهوم القوى العاملة ويطلق عليها السكان غير الفعال (non Active Population) أو السكان غير النشطين اقتصادياً وهم (الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن (15) سنة أو تزيد على (65) سنة, ربات البيوت, طلاب المدارس والجامعات ,الأشخاص العاجزين عن العمل بسبب العاهات والأشخاص غير الراغبين في العمل وكذلك السجناء والشحاذون)، ومع إنّ التعريف السابق لقوة العمل يبدو بسيطاً وواضحاً إلا أنّه يثير بعض المشكلات فمثلاً الشخص الذي يدعي أنّه قادر على

العمل وراغب فيه، ولكنّ أرباب العمل يعتبرونه غير قادر على العمل وإنّهم يرفضون استخدامه، وكذلك الشخص الذي يرغب في القيام بنوع معين من العمل غير متوفر له وإن كانت الأنواع الأخرى من العمل متوفرة له, ويتأثر عرض العمل بمجموعة من العوامل منها اقتصادية وأخرى اجتماعية مثل (حجم السكان, ساعات العمل, نسبة السكان في سن العمل, حرية اختيار العمل, التركيب النوعي للسكان من حيث الجنس والعمر , الهجرة). [1]

إنّ العامل قيد الدراسة هو عامل (الهجرة) ، إذ تؤدي الهجرة إلى انخفاض حجم عرض العمل في بلد الإرسال وزيادة عرض العمل في بلد الاستقبال، إذ تضطر البلدان المختلفة في أحيان كثيرة إلى استقدام العمالة من الخارج أو بالأحرى تسمح لهم بدخول البلد لأغراض العمل فيه، وبطبيعة الحال هناك تأثيرات كبيرة لهذه العمالة الوافدة على العمالة المحلية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وهناك آراء متعددة ومختلفة بالنسبة لتأثيرات العمالة الوافدة إلا أنّه في النظرية الاقتصادية هناك رأيان حول هذا الموضوع (القريشي، 2007) .

الأول : إنّ كل عامل مستورد من الخارج لأغراض العمل داخل البلد يؤدي إلى إحلال محل العامل المحلي. الثاني : يؤكّد أنّه من دون العمالة المستوردة من الصعب أو المتعذر القيام بالعديد من الأعمال التي تعزف العمالة المحلية عن القيام بها أو إنّها غير مؤهلة لها، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني (2) الذي يبين منحنى الطلب على العمل وكلاً من منحنى عرض العمالة الوطنية ومنحنى العرض الكلي (أي العمالة الوطنية والوافدة معاً).

الشكل البياني رقم (2)

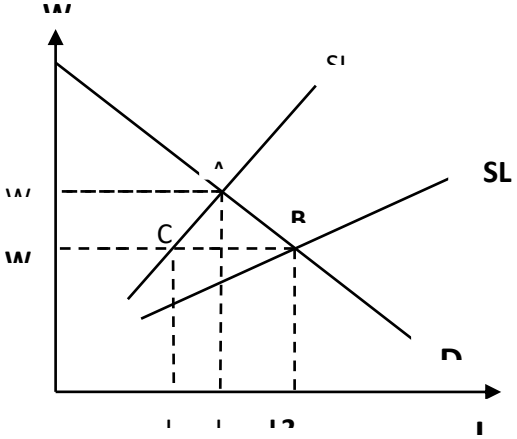

W: المحور العامودي يمثل الأجور
SL1 : منحنى عرض العمالة المحلية
SL2 : منحنى عرض العمالة الكلية (الوطنية - الوافدة)
DL : منحنى الطلب على العمل
A : نقطة التوازن للعمالة المحلية
B : نقطة التوازن للعمالة الكلية
C : العمالة المحلية الراغبة في

المصدر :مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، الأردن، 2007

من خلال الشكل البياني نلاحظ عندما كان الأجر (2W) فإن العمال الأجانب رغبوا في العمل أكثر من العمال المحليين وعند هذا الأجر تكون العمالة الوطنية الراغبة في العمل هي3L فقط بينما أن العرض الباقي ومقداره (L – 23L) هو في الواقع يمثل العمالة الوافدة, ولكن لو لم يقم البلد باستقدام العمالة من الخارج فإنّ مقدار العمالة الوطنية التي سوف تعمل هي فقط (1L) ونتيجة لذلك إن الأجور سوف تكون عند المستوى (1w) أي أعلى بغياب العمالة الأجنبية، وعليه فإنّ دخول العمالة الوافدة أدّى إلى زيادة عرض العمل وإنّ هذه الزيادة أدّت إلى انخفاض الأجر من (1w) إلى (2w), وإنّ انخفاض الأجر إلى (2w) أدى إلى إزاحة جزء من العمالة الوطنية بمقدار(L–3L1) ، وبالتالي إحلال جزء من العمالة المحلية بالعمالة الوافدة، لكن هناك حالة معينة تؤدي فيها عملية الاستغناء عن العمالة الأجنبية من البلد المعني إلى زيادة العمالة بالمقدار نفسه الذي تمّ الاستغناء عنه، وتحدث هذه الحالة عندما يكون هناك حد أدنى للأجور التي تؤدّي إلى ظهور فائض في العمالة الموجودة) .القريشي(2007 ,
ويمكن توضيح هذه الحالة من خلال الشكل البياني (3) الآتي:

الشكل البياني رقم (3)

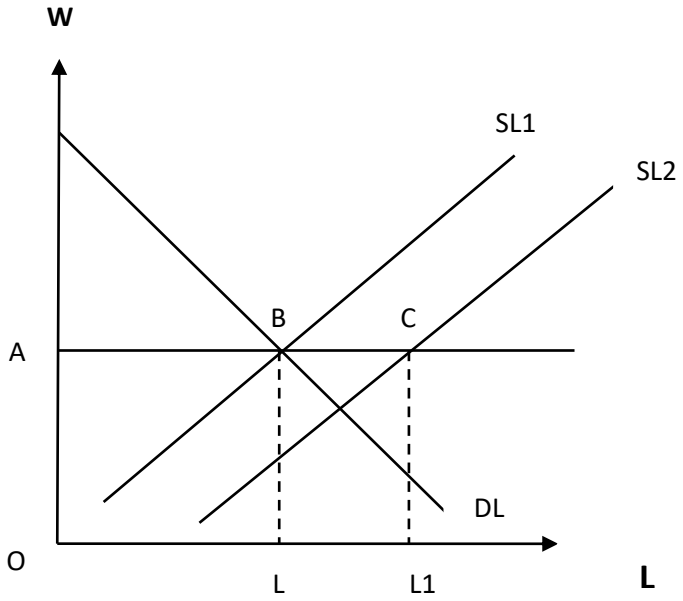

W:المحور العامودي يمثل الأجور
SL1 : منحنى عرض العمالة المحلية
SL2 : منحنى عرض العمالة الكلية (الوطنية - الوافدة)
DL : منحنى الطلب على العمل
A : الحد الأدنى للأجور
B : نقطة التوازن للعمالة المحلية
C : العمالة الوافدة الراغبة في العمل عند الحد الأدنى للأجور
L : المحور الأفقي يمثل العمل

المصدر :مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، مصدر سبق ذكره ، ص.139

ومن خلال الشكل أعلاه ، نلاحظ أنّ منحنى عرض العمالة المحلية (1SL) يتقاطع مع منحنى الطلب على العمل (DL) عند النقطة (B) وأنّ كمية العمالة هي (OL)، بينما منحنى العرض الكلي للعمالة (الوطنية, الوافدة) هو(2SL)، وبالتالي وجود فائض في العرض بمقدار(L–1L) وإنّ هذا الفائض، في عرض العمل بسبب الأجور المرتفعة المحددة من قبل الدولة قد أدّت إلى ظهور هذا الفائض؛ وذلك لأنّ الطلب على العمل ينخفض كلما ازداد معدل الأجر، ولهذا فإن مقدار العمال يبلغ (L0) فقط هم سوف

يرغبون في العمل عند هذا الحد من الأجر ويجدون عملاً ، أما الباقي أي الفرق بين (L –1L)) فإنّهم لا يجدون عملاً، لذا فإنّ جزءًا من هؤلاء هم عمال أجانب وأعيدوا إلى بلدانهم الأصلية وهذا سوف يؤدي إلى زيادة العمالة الوطنية.

المطلب الثاني : أسباب ارتفاع الفقر في الدول النامية :

الفقر واحد من القضايا التي حظيت باهتمام الباحثين على اختلاف تخصصاتهم, وهو ظاهرة معقدة من حيث أبعادها الاقتصادية والاجتماعية و ذات أبعاد نفسية وإنسانية ومن المفاهيم التي لا يوجد لها تعريف متفق عليه, لكنّ معظم الباحثين يعرف الفقر بأنّه "التكلفة النقدية لفرد معين, في زمان ومكان معين, للوصول إلى مستوى رفاه مرجعي" ، ويُعرف أيضاً بـ "مستوى الرفاه بدالة المنفعة في نظرية المستهلك" ، وعرّفه البنك الدولي بأنّه"عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة" ، كما يعرف الفقر بأنّه "ظروف من الحياة محدودة جدا, بفعل سوء التغذية والأمية والمرض والبيئة المتدهورة ومعدلات مرتفعة لوفيات الأطفال الرضع وتوقع متوسط عمر منخفض" ، ويعد البنك الدولي الفقر مشكلة إنتاج وإنّ مجرد التخفيف من حدّته يعدّ استثمارا ، وتتصدر الأهداف الإنمائية للألفية الثانية القضاء على الفقر المدقع والجوع بحلول (الربيعي، 2015).

كما شهد الاقتصاد العراقي تحسنًا كبيرًا في مستوى الدخل والرواتب وزادت التعيينات في القطاع العام لكن انحسرت تلك الفرص مع بدء الأزمة العالمية عام (2008)، والتي أدّت لانخفاض أسعار النفط وضعف الطلب العالمي على النفط إلى حصول عجز كبير في موازنة 2015، ممّا قلّل من فرص التشغيل في القوى العاملة، إذ إنّ خط الفقر الإجمالي بلغ نحو (22.9) الف دينار للفرد في الشهر, في حين بلغت فجوة الفقر في الريف 9% ، وهي أعلى من مثيلاتها في الحضر والبالغة(2.7%) ممّا يعني وجود فقر في الريف بسبب وجود نسبة بطالة مقنعة وحرمان وعدم مشاركة المرأة الريفية في العمل بسب العادات والتقاليد الاجتماعية، فضلا عن نزاعات الملكية، وعدم حصول القطاع الزراعي على نصيبه من الاهتمام بسبب الحروب والنزاعات والاحتلال وعمليات التهجير والإرهاب، وكان لأحداث العنف أثرٌ كبيرٌ في زيادة عدد النازحين وصولهم إلى 2,5 مليون أي (6%) من سكان العراق لعام 2014 ، ووصول أعداد اللاجئين تبعا لبيانات مفوضية شؤون اللاجئين التابعة إلى الأمم المتحدة بحوالي (50000) الف لاجئ موزعين على (200) بلد حسب ممسوحات للمدة بين عام2007– 2012 (خميس، 2019).

المطلب الثالث : تأثير العمالة الاجنبية على الاقتصاد والدخل القومي للدول النامية :

تلعب العمالة الأجنبية دورًا مهمًا في الاقتصادات النامية، ولكن يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على الاقتصاد والدخل القومي لتلك الدول. يهدف هذا المطلب إلى تحليل التأثير السلبي للعمالة الأجنبية على الاقتصاد والدخل القومي للدول النامية. إذ تقوم العمالة الوافدة باستنزاف جزءٍ كبيرٍ من الموارد المالية

للبلاد من خلال التحويلات الخارجية لبلدانها مما يؤثر سلبًا على الاقتصاد الوطني (العامري، 2008) ، كما تؤدي الى تخفيض أجور العمالة الوطنية التي تماثلها في المهارة ومن آثار العمالة الوافدة ما يأتي [2] :

1. تهديد للوظائف المحلية:

– استخدام العمالة الأجنبية قد يؤدي إلى تهديد وفقدان فرص العمل للعمالة المحلية، لا سيّما في القطاعات التي تعتمد بشكل كبير على العمالة غير الماهرة.

2. تدني مستويات الأجور:

– قد يؤدي وجود العمالة الأجنبية إلى تدني مستويات الأجور في الدول النامية، نتيجة لزيادة المنافسة على الوظائف وتقليل قوة التفاوض للعمال المحليين.

3. نقل الأرباح إلى الخارج:

– قد يتسبب استخدام الشركات للعمالة الأجنبية في نقل جزء من أرباحها إلى بلدانها الأصلية، مما يقلّل من تدفق الدخل إلى الدولة المستضيفة.

4. تأثير على التوازن التجاري:

– قد يؤدي وجود العمالة الأجنبية إلى زيادة الاستيرادات من العملة الأجنبية لسد احتياجات العمالة، مما يمكن أن يؤثر سلبًا على التوازن التجاري للدولة.

5. نقص التنمية المحلية:

– يمكن أن يؤدي الاعتماد المفرط على العمالة الأجنبية إلى تقليل الاستثمار في تطوير القوى العاملة والبنية التحتية المحلية، ممّا يعرقل التنمية المستدامة للبلد.

المبحث الثاني: دور العمالة الاجنبية في العراق

المطلب الأول : تحليل تاريخ وتطور عمالة الأجانب في العراق :

لم يكن العراق يعرف سابقاً وضع القيود والشروط في مجال العمل فكان كل إنسان قادر على العمل ويستطيع أن يعمل سواء أكان عراقياً أم أجنبياً، وكان هذا معروفاً فيه منذ أمد طويل ؛وذلك بسبب عدم اهتمام السلطات الحاكمة والأفراد بهذه الناحية، وبسبب أنّ العراق كان مزار ومحط ومعبر للكثير من الأجانب منذ أجيال عديدة، ولذا فقد استوطن فيه الكثير من الجاليات الأجنبية وأخذت تمارس أنواع النشاط الاقتصادي لا سيّما تلك التي لم يكن يستطيع العراقيون القيام بها كبعض الأعمال العلمية والفنية والمهنية أو تلك الحرف التي يكره معظم أهل البلاد ممارستها كعمل الخدمات المنزلية وعمال تصليح الأحذية وفلاحة الحدائق المنزلية وما في حكم هذه المهن، وبعد تأسيس الدولة العراقية عام 1921 ظهرت الروح الوطنية وبدأت الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالتطور، برزت لدى الأفراد و

المسؤولين فكرة أن العمل داخل العراق هو من حق المواطنين، كما ظهرت في بعض الأوساط الاقتصادية والسياسية ضرورة الحدّ من تزايد العمالة الأجنبية في العراق ، ومزاحمتها لليد العاملة الوطنية، لذلك صدر عام 1936 قانون حصر المهن بالعراقيين وأريد به في الدرجة الأولى حرمان بعض الأجانب من العمل في البلاد ، وتوفير العمل للمواطنين وحدهم، ولكنّ الحكومات المتعاقبة لم تستطيع من تنفيذ القوانين بشكل تام حتى تم إلغائه بعد ثورة 14 تموز 1958 وسنّ قانون عمل جديد (السعيد، 1974) .

وقد نص قانون رقم (21) عام 1936 بوضع الأحكام والقواعد العامة التي تمنع أو تقيد تشغيل الأجانب وتتلخص هذه الأحكام والقواعد كالآتي((جاسم، 2015) (السعيد، 1974):

1. منع غير العراقيين من الاشتغال بأكثر من خمسة وثلاثين عملاً أو مهنة وللحكومة حق تحديد المدد التي لا يجوز بعدها للأجانب الاشتغال بهذه الأعمال والمهن .
2. للحكومة حق إصدار نظام يعين أنواع اللاجئين إلى العراق الذي يحق لهم الاشتغال والأعمال المسموح لهم ممارستها.
3. للحكومة حق إصدار نظام يجيز الاشتغال في بعض أو كل المهن والأعمال في العراق لرعايا الدول التي تجيز للرعايا العراقيين فيها مثل ذلك على أساس التعامل بالمثل.

يستثنى من هذه الأحكام والقواعد الأجانب العاملون في:

1. الأعمال المنصوص عليها في الامتيازات والعقود مع الشركات أو بموجب معاهدات أو اتفاقيات خاصة.
2. العمل في السفارات والمفوضيات والقنصليات الأجنبية.

تغير النظام السياسي في العراق عام1958 من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري فقد تمّ في 14 تموز 1958 إعلان الجمهورية العراقية فبدأ العراق يتطلع إلى التقدم الاقتصادي من خلال وضع الخطط التنموية (الخطط الخمسية) (محي الدين حسين عبد الله، 1987) المنبثة من فلسفة الدولة من أجل النهوض بالواقع الاقتصادي ، وفيما يخص العمالة الوافدة فقد سعت السياسات في تلك الفترة إلى التمييز بين فئات العمالة الوافدة للسماح لهم بمزاولة العمل في العراق، إذ تمّ إلغاء قانون العمل لسنة 1936، واستبداله بقانون رقم (1) لسنة 1958 إذ نص هذا القانون على (أن الأعمال والمهن في العراق من حق العراقيين وحدهم)، ولكن أجاز القانون نفسه الاشتغال مع ذلك للأجانب المقيمين والوافدين إليه بشروط وقيود معينة بسبب حاجة البلد إليهم، وتعذر وجود بعض أنواع الأيدي العاملة العراقية لممارسة بعض الأعمال أو رغبة بعض المؤسسات والأشخاص في تشغيل الأجانب لأسباب مختلفة (وارتان، 2023) .

ويمكن تلخيص أهم ما جاء في هذا القانون من أحكام وقواعد كالآتي:

1. على صاحب العمل الذي يشغل عاملاً أجنبياً غير عراقي أن يعهد إليه بتدريب مستخدميه من العراقيين .
2. لا تزيد نسبة غير العراقيين على (10%) من مجموع العمال المستخدمين العراقيين.

ويستثنى من هذه النسبة كل من :

1. العمال والمستخدمين الكويتيين والفلسطينيين ، ذوو الكفاءات الخاصة ورعايا البلدان العربية الذين ثبت الحاجة إليهم من قبل صاحب العمل في العراق ، وفي هذه المدة تمّ وضع خطة لحصر ممارسة العمل في العراق في المستقبل دون المساس بحقوق المستوطنين في العراق كمقيمين بصورة اعتيادية قبل 1940 من خلال إصدار نظام رقم (14) لسنة 1958 (ممارسة عمل غير العراقيين العمل والمهن في العراق) استناداً إلى قانون العمل 1958 حيث أجيز للمقيمين في العراق قبل 1940 بمزاولة العمل في العراق.

ويتضح من قانون 1958 حصر العمل في العراق بالعراقيين بسبب البطالة المتفشية في العراق في تلك الفترة ؛ إذ بلغ عدد السكان في العراق لسنة 1957 حوالي (6298) ألف وقد بلغ عدد القوى العاملة حوالي (3333) ألف وإنّ عدد المشتغلين بلغ (1789) ألفاً , أي إنّ نسبة القوى العاملة (52.9%) من إجمالي السكان وإنّ عدد البطالة بلغ (1544) ألفاً أي إنّ نسبة البطالة بلغت لعام 1957 (46.3%) ، إذ كانت البطالة متركزة في الريف وقد شكّلت نسبة(70%) في الريف من إجمالي البطالة أما في المدن فتشكل البطالة نسبة (30%) من إجمالي البطالة (سلمان، 1965) ، كما أفسح المجال لاستقدام العمالة الماهرة وذلك لانخفاض العرض لهذا النوع من العمالة لا سيّما أنّ الخطط الخمسية بأمس الحاجة لهذا النوع من العمالة شرط أن تقوم هذه العمالة بتدريب العمالة العراقية ، وحسب مجال العمل الذي يزاوله العامل الوافد كما أن هذا القانون ذو جانب إنساني بالنسبة للمقيمين منذ مدة لا تقل عن 19 سنة ، وعدم المساس بقوتهم ؛ وذلك لأنّ هؤلاء جعلوا من العراق موطناً وليس فرصة عمل ، وقد استثنى هذا القانون كسابقه الأعمال المنصوص عليها في الامتيازات والعقود مع الشركات أو بموجب معاهدات أو اتفاقيات خاصة ، والعمل في السفارات والمفوضيات والقنصليات الأجنبية والموظفين الإداريين في دوائر الدولة (جاسم، 2015) .

كما تم إلغاء النظام الخاص بالعمالة الوافدة في العراق و أحلّ محله نظام آخر نفذ بتاريخ 1963/9/23 هو (نظام ممارسة غير العراقيين العمل والمهن في العراق رقم 23 لسنة 1963) وأهم ما جاء فيه (أنه يسمح للأجانب العمل في العراق بشرط عدم مزاحمتهم الأيدي العاملة الوطنية وبعد حصولهم على الإجازة بالعمل) مع إضافة فقرة تم انتقادها من قبل الكثير وهي (يسمح العمل للمقيمين في العراق بصورة مشروعة قبل تاريخ 24-9-1958) (السعيد، 1974) ، كما فتح الباب أمام جميع

العمالة الوافدة دون استثناء، أما قانون العمل لسنة 1970 فقد عرف العمل على أنه : (النشاط النوعي المميز للخصائص الإنسانية ، لذلك هو حق طبيعي للأفراد) ليصدر نظام ممارسة غير العراقيين العمل والمهن في العراق لسنة 1973 ، ولم يختلف بشكل كبير عن ما سبقه من أنظمة صادرة بصدد الأجانب (الأمير، 2017).

المطلب الثاني. تقييم مساهمة العمالة الاجنبية في الاقتصاد العراقي:

إنّ مساهمة العاملين الوافدين في العراق قد تصل الى (200) ألف شخص، من جنسيات مختلفة عربية وغير عربية، تسعى السلطات الحكومية إلى ترتيب أوضاعهم قانونياً ، وحامية حقوقهم وضامن عدم تعرضهم للابتزاز أو المضايقة، كما أن الحكومة حريصة على إقامة توازن بين السماح بتغطية احتياجات السوق العراقية للعاملة الوافدة ، إلى جانب تلبية حق الشاب العراقي.[3]

للحصول على عمل يحميه من الفقر والحاجة، لذا تمّ التركيز على وضع نسبة خاصة لأعداد الاجانب في أماكن العمل، وتطبيق هذا القانون على الجهات التي لا تلتزم به يعد عدد العمالة الوافدة المسجلة والداخلة الى البلد ولاسيما تعاقد الشركات الاجنبية مع القطاع الحكومي بلغت (140) ألف عامل أجنبي من خلال (1022) شركة فيما لم يتجاوز عدد العمالة الوافدة عن طريق القطاع الخاص (400) مدبرة منزل عام2016 [4]، لكن الالاف منهم ادخلوا بطرق غير شرعية، ولا يعرف عددهم مستغلين عدم الاستقرار الامني البلد من دون ان يكون في الحسبان أي تصور لتبعات هذه القضية وتأثيراتها السلبية على عملية العرض والطلب للعمالة الوطنية التي تعاني من البطالة في الوقت الحاضر بعد الركود الواضح في القطاعات الانتاجية الصناعية والزراعية وهذا يزيد في القضية تعقيداً، واستقدام هذه العاملة الاجنبية والاسيوية أسهم في إرباك سوق العمل ممّا يؤدي الى إدخال البلاد في ازمات اقتصادية ومالية جديدة.[5]

كما أنّ دخول العامل الاجانب من شأنه أن يخلق مشاكل اجتماعية على المدى البعيد، وهذا ما ينبغي الالتفات له من قبل الجهات الحكومية المختصة لتفادي المشاكل التي تعاني منها حاليا دول الخليج في هذا الجانب، فضلا عن إنّه سيقلل من خلق فرص العمل أمام العمال المحليين ، الى جانب أثرها السلبي الذي سينعكس على المجتمع العراقي، لاسيّما في المجال الاقتصادي إذ يعاني العراق من مشكلة البطالة التي تقدر (6) مليون عاطل عن العمل. [6]

المطلب الثالث: تأثير العمالة الاجنبية على سوق العمل والقوى العاملة العراقية:

1. زيادة حجم السكان في بعض المناطق قد يؤثر كثيرًا على النشاطات الاقتصادية، فارتفاع مستويات المعيشة في بلدان المهجر، وفي الوقت نفسه تعمل معدلات الهجرة على زيادة القوة المنتجة، وهذا سيؤدي الى تخفيض معدلات الدخول، والأجور، وارتفاع أسعار العقارات، والايجارات، والأراضي،

مما ينتج عنه خسارة العمال الماهرين واحتمال النقص في القوة العاملة نتيجة الهجرة (الحميد، 2021).

2. استنزاف الكفاءات الضرورية نتيجة هجرة العقول، وهو ما يعتبر اليوم من معوقات التنمية الشاملة والتي تعتمد على التكنولوجيا، والتقنيات المتطورة والضرورية لهذه البلدان النامية، وفي الوقت نفسه تعمد البلدان المرسلة الى استخدام كفاءات اجنبية لتخطيط مشاريعها والاشراف بعد ذلك عليها، وهو ما يعني ضياع جهود الطاقات الإنتاجية والعلمية بما يَصُب في مصلحة البلدان المتقدمة (عثمان، 2016)
3. إنّ هجرة الكفاءات تعمل على زيادة الاستهلاك بسبب تحويلات دخول المهاجرين، ومن ثمّ حصول التضخم، لا سيّما عند استخدام تحويلات المهاجرين في شراء عقارات يكون عرضها غير مرن نسبيا (الحميد، 2021) .
4. عند تعلق الامر بهجرة الكفاءات ستلحق خسارة كبيرة باقتصاد البلد المُصدِّر للعمالة وسيتسرب رأس المال البشري الكفء الذي أنفق المجتمع عليه أموالًا طائلة، وإحلال عناصر أقل كفاءة في الميادين والقطاعات التي تهاجرها تلك الكفاءات، ممّا يسبب تدني الإنتاجية وتردي نوعية السلع، والخدمات المنتجة (محمد، 2017) من الاثار الاقتصادية الاخرى المترتبة على العمالة الوافدة ما يأتي (غربي، 2014):

1- ارتفاع مستوى الاجر الذي يتقاضاه العامل الوافد، الامر الذي يوفر له سيولة نقدية فائضة عن الحاجة، تساعد العامل الوافد على إرسال تلك المدخرات الى البلد الأم لغرض الادخار، أو مساعدة عائلته في التزاماتها المالية.
2- إنّ المصارف المحلية لم تتمكن من استقطاب التحويلات الأجنبية من خلال الإيداع لديها، بل سهّلت عملية التحويل وشجّعت التحويل الى الخارج ممّا شكل قصوراً في أداء الأسواق المالية المحلية وعجزاً عن زيادة الموارد المتاحة لديها.
3- تحصل العمالة الوافدة وأسرهم على الخدمات العامة بأجور رمزية، وهذا يؤدي الى زيادة النفقات العامة وهو يسهم في ارتفاع العجز في الموازين العامة، والحدّ من قدرتها على توفير المزيد من فرص العمل لمواطنيها، وان هذه النفقات المالية تسمى بأجور الظل، والتي تعادل ضعف الأجور النقدية لتلك العمالة الوافدة.
4- انخفاض إنتاجية العمالة الوافدة في بعض الأحيان بسبب عدم الانتماء الى البلد، وعدم وجود شعور الانتماء الى الوطن، إنّ ضعف هذه الإنتاجية كان من الممكن ان يستغل من خلال توافر العمالة المحلية ووجود الإمكانات المالية المتاحة للقيام بإنشاء هيكل انتاجي، وكما أنّ زيادة المعروض من

العمالة الوافدة سيسهم بإنشاء مشاريع كثيفة العمل قليلة رأس المال في الوقت الذي كان من الممكن العمل على الصناعات كثيفة رأس المال وقليلة العمل، وإنّ تدني أجورها أدّى الى ظهور البطالة بين المواطنين، ولاسيّما بعد عزوف القطاع الخاص عن توظيف المواطنين، نظرًا لتدني خبراتهم، وارتفاع أجورهم، وضعف انضباطهم.

5- زيادة نسبة التحويلات الى الخارج، إذ إنّ لهذه التحويلات اثارًا اقتصادية مدمرة، إذ إنّه كان من الممكن أن تستخدم تلك التحويلات في إنشاء مشاريع التنمية الداخلية المختلفة.

6- إعاقة خطط برامج تأهيل وتوظيف الملاكات الوطنية، إذ إنّ الاعتماد على هذه العمالة سيعيق برامج تأهيل الكوادر الوطنية لسدّ احتياجات البلد من العمالة، وذلك لوجود عمالة وافدة مدربة، وجاهزة، ورخيصة الأجور في الوقت نفسه .

7- ازدراء، واحتقار بعض المهن كونها مرتبطة بالعمالة الوافدة.

8- حدوث البطالة، كون العامل الوافد يزاحم أبناء البلد في كسب عيشهم ويغري الشركات بتوظيفه كونه يرضى بالقليل من الأجور، إذ إن القليل من العملة المحلية تعادل المئات من النقود (بعملته المحلية من خلال فرق العملة، وفرق سعر الصرف)، ممّا يغري العامل الوافد على البقاء حتى لو كانت الأجور قليلة.[7]

المطلب الرابع : تأثير العمالة الاجنبية على معدلات الفقر في العراق :

تنتج عن تزايد أعداد العمالة الوافدة والتي تشكل نسبة كبيرة من القوى العاملة في السوق، مخاطر اقتصادية كبيرة ممّا تؤدي إلى التأثير على أمن واقتصاد المجتمع العراقي ومن أهم هذه المخاطر:

1. تفاقم مشكلة البطالة بين مواطني الدولة بسبب منافسة العمالة الوافدة للقوى العاملة في سوق العمل، ممّا يؤدي إلى عدم تحقيق الأمن الوظيفي ، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة (المشهداني، 2013)، وكما هو معروف أنّ البطالة تشكّل مشكلة من أهم المشاكل التي تسعى الدول رغبة في حلها وإزالتها ؛ إذ تعمل تلك الدول على اتباع مختلف الوسائل للقضاء عليها أو الحدّ منها، لما لها من آثار خطيرة على الأمن الوطني الاقتصادي تبدأ بالفقر وتنتهي بالانحراف والجريمة، فضلاً عن آثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى، ويمكننا القول بأنّ التدفق المتزايد للعمالة الوافدة إلى العراق والاعتماد عليها يعد منافساً كبيراً للعمالة الوطنية العراقية والتي تؤدي في النهاية إلى زيادة معدلات البطالة ، إذ يعدّ الأمن الاقتصادي من أهم مؤشرات الأمن البشري، فالأمن الاقتصادي هو حجر الزاوية الأساس في استقرار المجتمع والحماية من الفقر والتهديدات الخطيرة المفاجئة (حسين، ٢٠١٢).

2. زيادة نسبة التحويلات المالية للعمالة الوافدة إلى بلدانها، إذ تشكّل هذه التحويلات استنزافاً لموارد العراق وتسرّب مخزوناً كبيراً من العملات الأجنبية الصعبة إلى خارج البلاد (إسماعيل، 2009) (العامري ص.، 2008).

وبهذا نستخلص من خلال حجم التحويلات النقدية بأنّها تشكّل نسبة كبيرة من إيرادات الدولة وهذه التحويلات الكبيرة ذات آثار اقتصادية مدمرة بصورة مباشرة للاقتصاد العراقي، لما تحدثه من نزيف في السيولة المحلية ليصب في شرايين اقتصاديات دول أخرى، وتعمل في الوقت نفسه على دعم الاقتصاد في دول العمالة الوافدة (الراوي، 2011)، فضلاً عن تعزيز ميزان العملات الصعبة فأنها توفر مورد اقتصادي مهم يساعد على تعزيز الدخل القومي في دولها، إذ أن العائد من عمل تلك العمالة يتم تحويله إلى الخارج للبلدان التي قدمت منها خاصة إذا ما لاحظنا أنّ غالبية تلك العمالة تميل إلى الادّخار، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة التحويلات النقدية، وهذا الأمر يؤدي إلى نقص الاحتياطي الأجنبي (باناجه، السنة الأولى، ٢٠١٠ ،) .

3. إعاقة برامج التنمية البشرية ؛ وذلك بسبب تزايد أعداد العمالة الوافدة وإغراق أسواق العراق من هذه العمالة بأجور منخفضة ، وتعتقد الباحثة أنّ هذا الأمر يعيق تشغيل المواطنين العراقيين وتأهيلهم لسدّ احتياجات العراق من العمالة لوجود عمالة وافدة مدربة وجاهزة وبأجور منخفضة في الوقت نفسه ، وبالتالي حرمانهم من فرص تطوير قدراتهم ومهاراتهم.
4. إنّ من أهم المخاطر التي ترافق تزايد إعداد العمالة الوافدة هو خطرها على الأمن الجنائي، إذ نلاحظ أنّ هناك العديد من المشاكل الاجتماعية الكثيرة والمتنوعة ترافق العمالة الوافدة وتؤثر على المجتمع العراقي وتماسكه، إذ نلاحظ أنّ الكثير منها تختلف وتتمايز بعاداتها وتقاليدها ودياناتها وثقافتها، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم معدلات الجريمة ، ونشر الفساد والتحلل الأخلاقي وما تقم به عصابات من العمالة من ارتكاب جرائم كالسرقة والتزوير وترويج المخدرات والمسكرات والصور والأفلام غير اللائقة والتسول وعصابات تهريب البشر، فضلاً عن أنّ هناك جرائم على درجة كبيرة من الخطورة كجرائم تمرير المكالمات الدولية وجريمة التجسس، ويمكننا القول أنّ هناك نوعًا من العمالة قد يكون مدفوعاً من جهة خارجية لتحقيق أغراض معينة من تجسس أو نشر أفكار منحرفة أو للتعرف على طبيعة البلد وحال أهلها ونقاط القوة والضعف فيهم فضلاً عن مواطن التأثير عليهم (الخالد، 2016).
5. إنّ تزايد تدفق العمالة الوافدة يؤدي إلى انتشار عمالة سائبة تبحث عن فرص عمل، ويتحول وجودها الجماعي إلى بؤرة للجريمة في بعض المدن الرئيسة، إذ تتركز الكثافة السكانية وتوجد الأحياء العشوائية، وتتوافر فرص الإيواء لهم للهرب من كفلائهم أو من متابعة الجهات الأمنية لهم لتطبيق الأنظمة المتعلقة بالإقامة والعمل، وإذا كان هناك دور حقيقي لبعض أصحاب العمل في خلق

الجريمة من خلال إهمالهم للعمالة، فإنّ ذلك غير مفعّل من الناحية النظامية، على الرغم من أنّه يقع على عاتقهم في العراق أخبار دائرة العمل والتدريب المهني في بغداد أو أقسامها في المحافظات عند ترك العامل الوافد العمل [8]، كما أن آليات تتبع تلك العمالة المخالفة للنظام لا يحقق الغرض منه، وهو ترحيل الحالات الخطرة التي تعمل عند غير أصحاب عملها أو حتى الاستدلال على أماكن وجودها.

4. زيادة الضغط على السلع والخدمات ممّا يؤدي إلى زيادة النفقات، إذ نلاحظ أنّ العمالة الوافدة تحصل على خدمات التعليم والصحة فضلاً عن استخدام المرافق العامة ، والحصول عليها ، كما يحصل عليها المواطن دون مقابل أو بمقابل رمزي ممّا يساهم في رفع معدلات الإنفاق الحكومي العام لدعم تلك الخدمات والسلع وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع العجز في الميزانية العامة للدولة .
5. أن العمالة الوافدة ذات الأجور المنخفضة تؤدي إلى زيادة عدم التوزيع العادل للثروة والدخل الوطني نتيجة تخفيض الأجور، إذ نلاحظ بأن تدفق العمالة الوافدة يؤدي إلى تأثير سلبي على مستوى الأجور إذ تؤدي العمالة الوافدة إلى تخفيض أجور العمالة الوطنية التي تماثلها في المهارة، وهذا بدوره يؤدي إلى عدم التوزيع العادل للدخل الوطني، كما أنّ للعمالة الوافدة تأثير سلبي على أجور العمالة الوطنية غير الماهرة .

فضلا عن ذلك إنّ التفاوت وعدم التجانس في مستويات المعيشة والأجور بين المواطنين والعمالة الوافدة يودي إلى ارتكاب الجرائم، كما إنّ ارتفاع نسبة الذكور الذين يمثلون الأغلبية من العمالة الوافدة يؤدي إلى ارتفاع معدلات الجرائم الأخلاقية (الخريف، 2009) .

6. إنّ عمل العمالة الوافدة ولفترات طويلة في مهن معينة قد يؤدي بالمواطن العراقي إلى ازدراء واحتقار بعض المهن والأعمال التي تمارسها تلك العمالة والتي ارتبطت بشكل أو بآخر بها فنلاحظ مثلاً لو عمل العامل الوافد في الزراعة ورأى الأطفال أن المواطن العراقي غالباً ما يعمل مديراً للمشروع الزراعي فقد يترسخ في ذهنهم أنّ الزراعة عمل وضيع لا يقوم به سوى العمالة الوافدة، لذلك نرى أنّ المشرع العراقي قد فعل حسناً عندما اشترط أن تكون مدة إجازة العامل الأجنبي سنة واحدة وتجدد فقط عند الحاجة أي تحديد مدة عمل العامل الوافد.[9]
7. حق الشاب العراقي للحصول على عمل يحميه من الفقر والحاجة، لذا تمّ التركيز على وضع نسبة خاصة لإعداد الاجانب في أماكن العمل، وتطبيق هذا القانون على الجهات التي لا تلتزم به. يعدّ عدد العاملة الوافدة المسجلة والداخلة الى البلد ولاسيما تعاقد الشركات الاجنبية مع القطاع الحكومي بلغت (140) ألف عامل أجنبي من خلال (1022) شركة فيما لم يتجاوز عدد العاملة الوافدة عن طريق القطاع الخاص (400) مدبرة منزل عام 2016 لكن الالاف منهم أدخلوا بطرق غير شرعية

ولا يعرف عددهم مستغلين عدم الاستقرار الامني البلد من دون أن يكون في الحسبان أي تصور لتبعات هذه القضية وتأثيراتها السلبية على عملية العرض والطلب للعاملة الوطنية التي تعاني من البطالة (عظيم، 2010).

يتضح ممّا تقدم أن انفلات عدد من الأيدي العاملة الوافدة واحتياجها إلى العمل ووجودها بأعداد كبيرة وزيادتها عن الاحتياج الفعلي، هو سبب من أسباب انزلاق بعض تلك الأيدي التي قدمت للعمل إلى غرض آخر وهو تحصيل المال عن طريق الجريمة والإخلال بالأمن ثم تحمل المسؤولية القانونية، فضلاً عن ذلك الضرر البليغ الذي يلحق بالمجتمع وبعض أفراده بسبب ما يقع من جرائم قد يكون الغرض منها تحصيل المال كبديل عن الحصول عليه بصفة مشروعة، ونعتقد بأنّه لا بدّ من إنشاء شركات مساهمة متخصصة في تدريب وتأهيل العمالة الوطنية لتكون حلقة وصل بين الأيدي العاملة الوطنية والسوق بحيث تتعرف على الاحتياج الفعلي للسوق، كماً ونوعاً، ثم تقوم بتوفير برامج تدريب بحسب طبيعة العمل المطلوب شغله في القطاع الخاص، وبجميع ميادينه، وهذا الأمر سيحقق جانباً اقتصادياً وأمنياً، فضلاً عن كونه البديل المناسب للتخفيف من وقوع جرائم من بعض العاملة الوافدة .

المطلب الخامس: تحليل تأثير العمالة الاجنبية على معدلات الفقر والتوزيع العادل للدخل في العراق :

1. ميزان المدفوعات الأثر السلبي من خلال الحساب الجاري في تحويلات العاملين الاجانب الى خارج العراق التي تصل الى نحو الميار دولار سنويا، في المقابل إنّ العمال العراقيون خارج الدولة لا تقوم بالتحويلات المالية الى العراق، وإنّما تستقبل هذه الحوالات المالية من داخل العراق .
2. اعتماد الشركات المحلية وكذلك الاجنبية المستثمرة على العمالة الوافدة في الاجل الطويل لزيادة الارباح وانخفاض التكلفة، مام يؤدي الى المساهمة في زيادة نسبة البطالة وتقليل فرص العمل أمام العمالة المحلية.
3. إنّ زيادة أعداد العمالة الوافدة يؤدي الى زيادة الضغط على السلع والخدمات .
4. إنّ استقدام العمالة الوافدة خرق للدستور كونه يتعدى على حقوق العامل الوطني بالحصول على فرصة عمل، بدلًا من تدريب العمالة الوطنية وزجها في عملي التنمية الاقتصادية (جاسم،، 2015) .
5. إنّ العمالة الوافدة قد تأتي بعقائد قد لا تتناسب مع المجتمع، وقد يكون بعضهم مصابًا بأمراض معدية مخفية قد تؤثر سلبًا في صحة أفراد المجتمع.
6. إنّ الأجهزة الأمنية تواجه صعوبة في متابعة العمالة الوافدة ممّا يجعلهم عبئًا على الوضع الامني والاجتماعي وخوفًا من انخراطهم مع المجاميع الإرهابية بسبب عدم الاستقرار الأمني.[10]

وبهذا سوف استعرض البيانات والإحصائيات المتعلقة بالفقر في العراق:

1. أسباب الاستعانة بالعمالة الوافدة كما حدّدتها نتائج الدراسة الميدانية.
2. انخفاض أجور العمالة الوافدة.

أشارت نتائج الاستبانة (تم توزيع الاستبانة بصورة عشوائية في اماكن متعددة) ومن خلال توجيه سؤال للمبحوثين عمّا اذا كان انخفاض اجور العمالة الوافدة يشكل سببا رئيسا يؤدي الى انتشارهم في العراق الى ان (288) من مجموع (481) مبحوث وبنسبة مقدارها (60) اكدوا ذلك في حين لم يؤكد ذلك (68) مبحوث وبنسبة مقدارها (14) أمّا الذين أجابوا بعبارة الى حدّ ما فقد بلغ عددهم (125) مبحوث وبنسبة مقدارها (26%) . انظر جدول رقم (1)

وهذا يعني أنّ المبحوثين يؤكدّون أنّ تدني اجور العاملين الوافدين الى العراق من أهم اسباب استقدامهم ، فضلًا عن سوء الاوضاع الاقتصادية وانتشار البطالة في الدول المصدرة العمالة ، لذلك كان العراق مصدر جذب لهذه الجنسيات المختلفة للعمل في العراق لارتفاع الاجور بالنسبة لهم وتوفر فرص العمل وارتفاع مستوى الخدمات.

جدول رقم (1) وضح نتائج الدراسة الميداني

الاجابات	العدد	%
نعم	288	60
لا	68	14
الى حد ما	125	26
المجموع	481	100

المصدر : من عمل الباحثة

وعندما قمنا بتقسيم وحدات العينة حسب العمر وأجرينا اختبار كم ^{2} لمعرفة اهمية الفرق المعنوي بين اجابات المبحوثين عمّا ، إذا كان انخفاض أجور العمالة الوافدة يشكّل سببًا يؤدي الى انتشارهم في العراق أكّد هذا السبب (26) مبحوث ضمن الفئة العمرية (25–20) و (30) مبحوث ضمن الفئة العمرية (31–26) و (60) مبحوث ضمن الفئة العمرية) 37–32) و (54) مبحوث ضمن الفئة العمرية (43–38) و (38) مبحوث ضمن الفئة العمرية (44) (49) و (51) مبحوث ضمن الفئة العمرية (50–55) و (29) مبحوث ضمن الفئة العمرية (61–56) أمّا الذين لم يؤكّدوا هذا السبب فقد بلغ عددهم (6) مبحوثين ضمن الفئة العمرية (25–20) و (7) ضمن الفئة العمرية (31–26) و (14) مبحوث ضمن الفئة العمرية (37–32) و (13) مبحوث ضمن الفئة العمرية (38) 4 مبحوث (3) و (10) مبحوث ضمن الفئة العمرية (44 – 49) و(12) مبحوث ضمن الفئة العمرية (55–50) و (6) مبحوث ضمن الفئة العمرية (61–56) اما الذين أجابوا بعبارة الى حدّ ما فقد بلغ عددهم(25) و (13) ضمن الفئة العمرية (31–26) و (26) مبحوث ضمن الفئة العمرية 32 (37) و (23) مبحوث ضمن

الفئة العمرية (38–43) و (15) مبحوث ضمن الفئة العمرية (49–44) و (22) مبحوث ضمن الفئة العمرية (55–50) و (15) مبحوث ضمن الفئة العمرية (1–5) . وعند إجراء اختبار مربع كاي كانت النتيجة ، إنّنا لم نجد فرقًا معنويًا ذو دلالة إحصائية لأنّ القيمة المحسوبة (146) (9) أصغر من القيمة الجدولية (18 .549) على مستوى ثقة يقبل عليه، وجدول (2) يوضح ذلك.

جدول رقم (2) يوضح إجابات المبحوثين فيما اذا كان ضعف مهارة العمالة المحلية يشكل سببًا في استبدالهم بالعمالة الوافدة

الاجابات	العدد	%
نعم	240	48
لا	155	32
الى حد ما	96	20
المجموع	481	%

المصدر : من عمل الباحثة

أشارت نتائج الاستبان ومن خلال توجيه سؤال إلى المبحوثين حول ما إذا كان عدم إخلاص العمالة المحلية في عملها أدّى إلى استبدالهم بالعمالة الوافدة الى أن (380) مبحوث من مجموع (481) مبحوث وبنسبة مقدارها (79) أكّد هذا السبب، في حين نفى هذا السبب (50) مبحوث وبنسبة مقدارها (10) أمّا الذين أجابوا بعبارة الى حد ما فقد بلغ عددهم (51) مبحوث وبنسبة مقدارها (11) وهذا يعني أنّ العمالة الاجنبية تتميز بالأداء الجيد مقارنة بالعمالة المحلية ، وهو ما بينه الجدول رقم 3.

الجدول رقم (3) يوضح إجابات المبحوثين حول ما إذا كان عدم إخلاص العمالة المحلية في عملها يشكل سببًا في استبدالهم بالعمالة الوافدة

الاجابات	العدد	%
نعم	380	79
لا	50	10
الى حد ما	51	11
المجموع	481	%

المصدر : من عمل الباحثة

وعندما قمنا بتقسيم وحدات العينة حسب العمر وأجرينا اختبار المعرفة اهمية الفرق المعنوي بين اجابات المبحوثين حول ما اذا كان عدم إخلاص العمالة المحلية في عملها أدّى الى استبدالهم بالعمالة الوافدة أكّد هذا السبب (34) مبحوث ضمن الفئة العمرية (25–20) و (40) مبحوث ضمن – الفئة العمرية (31–26) و (79) مبحوث ضمن الفئة العمرية (37–32) و (71) مبحوث ضمن الفئة

العمرية (43–38) و (50) مبحوث ضمن الفئة العمرية (44) (49) (67) مبحوث ضمن الفئة العمرية (50–55) و (39) مبحوث ضمن الفئة العمرية (1–5) اما الذين لم يؤكدوا هذا السبب فقد بلغ عددهم (4) مبحوثين ضمن الفئة العمرية (25–20) و (5) ضمن الفئة العمرية (31–26) و (10) مبحوث ضمن الفئة العمرية (37–32) و (9) مبحوث ضمن الفئة العمرية (4–38 مبحوث (3) و (7) مبحوث ضمن الفئة العمرية (44) (49) و (9) مبحوث ضمن الفئة العمرية (50–55) و(6) مبحوث ضمن الفئة العمرية (61–56) أمّا الذين أجابوا بعبارة الى حدّ ما فقد بلغ عددهم (5) مبحوثين ضمن الفئة العمرية (25–20) و (5) ضمن – الفئة العمرية (31–26) و (11) مبحوث – ضمن الفئة العمرية (37–32) و(10) مبحوث ضمن الفئة العمرية (43–38) و (6) مبحوث ضمن الفئة العمرية (49–44) و (9) مبحوث ضمن الفئة العمرية (50) (561). وعند إجراء اختبار كم^2 ، أي كانت النتيجة إنّنا ، وجدنا فرقا معنويا ذو دلالة إحصائية لأّن القيمة المحسوبة (59) ، أكبر من القيمة الجدولية (18 .549) على مستوى ثقة (90) ودرجة حرية (12) ، وعليه نقبل فرضية البحث ونرفض الفرضية الصفرية والجدول الأخير يوضح ذلك.

الخاتمة

يعد الفقر واحدًا من أكثر الظواهر التي تواجه عملية التنمية البشرية في العراق، إذ تعود أسبابه الى إنفاق النظام السياسي العراقي السابق قبل عام 2003 لمبالغ طائلة في المجال العسكري نتيجة الحروب التي خاضها، والتي أثقلت كاهل المواطن العراقي وتسببت في زيادة معدلات الفقر بشكل كبير لدى شرائح واسعة من الشعب العراقي، إذ إنّ تداعيات الحروب المتتالية تركت اثارًا سلبية يصعب ازالتها على المدى القريب، منها انخفاض فرص الاستثمار والطاقة الانتاجية، لكن مع تحسن الأوضاع السياسية في العراق شهدت معدلات الفقر انخفاضًا ،وبالتالي يمكن القول إنّ تقليل معدلات الفقر يرتبط بدرجة أساسية بعوامل عدة منها اجتماعية وسياسية وحتى عسكرية وامنية.

كما وتوصلت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات هي :

1. 1. لا يمتلك العراق سياسات التشغيل والتوظيف الصحيحة التي تنفذها الحكومة وتعتمد عليها في القطاع الخاص، والتوظيف مستمر رغم ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع العراقي. أدى فشل العراق في اعتماد آلية تخطيط التوظيف إلى عدم القدرة على اتخاذ التدابير المناسبة للحد من استقدام العمال الأجانب.
2. لم يشر قانون العمل العراقي رقم (37) لسنة 2015 إلى اية استراتيجية توطين للعمالة بإحلال العمالة المنزلية محل العمالة الوافدة.

أمّا ما يخصّ التوصيات التي خرجت بها الدراسة فهي كما يأتي :

1. من أجل تقليل الاعتماد على العمالة الأجنبية في العراق، ينبغي تخطيط الموارد البشرية في البلاد باستخدام أحدث الأدوات، وتحديد الأعداد حسب التخصص، وإجراء مسح لسوق العمل.
2. استنساخ تجارب توطين واستبدال العمالة المحلية بالعمالة الأجنبية من البلدان التي طبقت سياسات الإحلال بنجاح.
3. ينبغي على وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية المساهمة بشكل فاعل في إنهاء مشكلة البطالة التي لا مفرّ منها والتي تتطلب بعض قرارات جادة، وذلك عبر تنمية القوى العاملة الوطنية وإيجاد فرص عمل لها ، كما ولابد من اتخاذ بعض الإجراءات الوقائية للحد من تدفق العمالة الأجنبية من خلال وضع قيود قانونية ممنهجة مع إعطاء الأولويات الوطنية ، فضلاً عن تفعيل أدوار مؤسسات الدولة المختصة بهذا الشأن للحد من استمرار تدفق العمالة الأجنبية ، والاخذ بعين الاعتبار التجارب الدولية والإقليمية الناجحة في هذا السياق .

قائمة المصادر:

أولا. الكتب :

1. أحمد مبارك سالم، كثافة العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون وأثرها في سياسات التوطين، مملكة البحرين،2014.
2. حسن علي سليمان , اقتصاديات العمل وسياسات التشغيل والاستخدام , جامعة الكويت , 1985.
3. صادق مهدي السعيد, العمل وتشغيل العمال والسكان والقوى العاملة , مطبعة المعارف, بغداد , 1974.
4. محمد سلمان حسن , التطور الاقتصادي في العراق , ج1, المكتبة العصرية , بيروت , 1965.
5. محمد طاقة وحسين عجلان حسن , اقتصاديات العمل , أثراء للنشر والتوزيع ,ط1, الأردن ,2007.
6. مدحت القريشي , اقتصاديات العمل , دار وائل للنشر ، الأردن , 2007.
7. مظفر جابر الراوي، أثر التشريعات في تنظيم العمالة الأجنبية والحد من البطالة، (دراسة في ضوء التشريعين الأردني والجزائري)، جامعة عمان الأهلية، المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠١١.

ثانياً. الرسائل والاطاريح:

1. أسيل عمر مسلم سلمان الخالد ، التنظيم القانوني للعمالة الوافدة إلى العراق ((دراسة مقارنة)) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة البصرة– كلية القانون والسياسة – قسم القانون العام ، 2016.
2. حيدر عبد الأمير جاسم ، العمالة الوافدة في سوق العمل لبلدان مختارة مع أشاره خاصة للعراق – المنافع والكلف ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد \الجامعة المستنصرية ، 2015.
3. داود يسر قاسم عبد الحميد ، العمالة الوافدة والهجرة وانعكاسها على سوق العمل في العراق بعد عام 2003 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2021.
4. صالح احمد سالم هويمل العامري ، التغطية الصحفية لقضية العمالة الوافدة في صحافة الامارات دراسة تحليلية رسالة ماجستير منشورة مقدمة الى جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا كلية العلوم الانسانية قسم الاعلام ، ٢٠٠٨.
5. صالح أحمد سالم هويمل العامري، التغطية الصحفية لقضية العمالة الوافدة في صحافة الإمارات (دراسة تحليلية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية العلوم الإنسانية، عمان، ٢٠٠٨.

6. عبد القادر أسحق إسماعيل، التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي ومنافسة الموارد البشرية الوافد لمثيلاتها الخليجية، الأكاديمية العربية بالدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠09.
7. عبد القادر مجيد عظيم، واقع العاملة الوافدة النسوية، دراسة ميدانية في السليمانية، مجلة لأرك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية العدد 16 السنة ، جامعة السليمانية ، كلية العلوم الانسانية ، .201.
8. غربي محمد، الانعكاسات السلبية للعمالة الأجنبية على دول مجلس التعاون الخليجي والسياسات المتبعة للحد منها، مجلة المفكر، العدد العاشر، جامعة محمد خضير ، بسكرة – الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، د.ت ، المملكة العربية السعودية.
9. محمد غربي، "الانعكاسات السلبية للعمالة الأجنبية على دول مجلس التعاون الخليجي والسياسات المتبعة للحد منها"، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مجلة المفكر، العدد (10) ، 2014.
10. محي الدين حسين عبد الله , انتقال القوى العاملة في العراق , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة بغداد , 1987.
11. منعم أحمد الدوري , هيكل العمالة وسياسات الاستخدام في العراق , رسالة ماجستير, كلية الإدارة والاقتصاد , جامعة بغداد , 1983.

ثالثاً. المجلات والدوريات والمؤتمرات:

1. أحمد محمد أحمد مقبل ومحمد عبد الله باناجه، العمالة اليمنية خصائص واتجاهات سوق العمالة اليمنية في اليمن، مجلة العلوم الإدارية، العدد الأول، السنة الأولى، ٢٠١٠.
2. بان علي حسين المشهداني، العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي (التحديات والحلول)، مركز. دراسات البصرة والخليج العربي، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد ٢٤، 2013.
3. جمال عزيز فرحان وحيدر عبد الأمير ، واقع العمالة الوافدة في العراق بعد 2003 لعينة عشوائية باستخدام التحليل العاملي ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد 60 ، بغداد ، 2017.
4. حيدر عبد الامير جاسم، العمالة الوافدة في سوق العمل لبلدان مختارة مع إشارة خاصة للعراق، المنافع والكلف، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية ، العدد 7، 2015.
5. رجاء خضير عبود موسى الربيعي ، الفقر وسوق العمل في العراق دراسة تحليلية للمدة من (2007–2012) ، مجلة كلية الإدارة و الاقتصاد للدراسات الاقتصادية و الإدارية والمالية ، العدد 115 ، 2015 ، العراق.
6. رشود بن محمد الخريف، الخلل السكاني في دول مجلس التعاون الخليجي: الحلول والمواجهة ، المؤتمر العربي للسكان والتنمية في الوطن العربي: الواقع والأفاق، جامعة الملك سعود، الرياض، 2009.
7. سردار عثمان واخرون ، "تحليل الهجرة الدولية المتوقعة: دراسة لعينة من طلبة جامعة صلاح الدين للعام الدراسي (2015 – 2016)"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (8)، العدد (15) ، 2016.
8. سونيا ارزروني وارتان ، العمالة الوافدة وتكاليفها الاقتصادية في العراق، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، المجلد 19 ، العدد 31 ، 2023.
9. عيادة سعيد حسين، البطالة في الاقتصاد العراقي: أسبابها_ سبل معالجتها، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد رقم ٤، العدد ٨، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٢.

10. فلاح خلف الربيعي وملك محسن خميس ، دور الجامعات في التصدي لظاهرة الفقر والبطالة في العراق ، المجلة السياسية الدولية ، العدد 39 ، 2019.
11. كريم سعيد محمد، "منطق التوسع الرأسمالي – تبعية العمل لرأس المال وتنامي ظاهرة الهجرة الدولية للقوى العاملة"، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد 6 ، العدد 22، العراق ، 2017.

رابعاً. الانترنيت :

1. العمالة الاجنبية في العراق ، مركز بغداد للتنمية القانونية والاقتصادية ، 2022/8/22 ، في : https://2u.pw/SFuaG6z 4/1/2024
2. العمالة الوافدة.. 200 ألف عامل أجنبي يفاقمون مشاكل البطالة في العراق ، وكالة يقين للأنباء ، 2017 ، في : https://yaqinnews.net/?p=36984/1/2024
3. العمالة الوافدة تفاقم مشكلة البطالة في العراق ، وكالة يقين للأنباء ، 2017 ، في : https://yaqinnews.net/?p=69954/1/2024
4. نبيل جعفر عبد الرضا ، العمالة الاجنبية في العراق ، مركز بغداد للتنمية القانونية والاقتصادية ، 7 ديسمبر 2021 ، في: https://2u.pw/cjeH8hK 6/1/2024

الهوامش

[3] العمالة الاجنبية في العراق ، مركز بغداد للتنمية القانونية والاقتصادية ، 2022/8/22 ، في : https://2u.pw/SFuaG6z 4/1/2024))

[4] العمالة الوافدة.. 200 ألف عامل أجنبي يفاقمون مشاكل البطالة في العراق ، وكالة يقين للأنباء ، 2017 ، في : https://yaqinnews.net/?p=36984/1/2024))

[5] العمالة الوافدة تفاقم مشكلة البطالة في العراق ، وكالة يقين للأنباء ، 2017 ، في : https://yaqinnews.net/?p=69954/1/2024))

[6] نبيل جعفر عبد الرضا ، العمالة الاجنبية في العراق ، مركز بغداد للتنمية القانونية والاقتصادية ، 7 ديسمبر 2021 ، في: https://2u.pw/cjeH8hK 6/1/2024))

[8] المادة (٨/أولاً) من التعليمات الخاصة بممارسة الأجانب العمل في العراق رقم (١٨ لسنة ١٩٨٧) .

[9] المادة (٥) من التعليمات الخاصة بممارسة الأجانب العمل في العراق رقم (١٨ لسنة ١٨٧٩).